Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

الصدمات النفطية: الأسباب، الأنواع، والانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة

مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا.
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): mariamalmakzoum@bwu.edu.ly

Oil Shocks: Causes, Types, and Economic Impacts on Producing and Consuming Countries

Maryam Ramadan Al-Makhzoum *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Walid - Libya

Received: 19-02-2025; Accepted: 15-04-2025; Published: 30-05-2025

الملخص

تُعتبر الصدمات النفطية من الظواهر الاقتصادية الهامة التي تؤثر بشكل عميق على الاقتصادات الوطنية والدولية، حيث تحدث نتيجة لتقلبات مفاجئة في أسعار النفط بسبب مجموعة من العوامل مثل الأزمات الجيوسياسية، التغيرات في العرض والطلب، الكوارث الطبيعية، والتطورات الاقتصادية العالمية. وقد شهدت أسواق النفط العالمية عدة صدمات كبرى تركت تأثيرات مستمرة على الاقتصاد العالمي، مثل صدمات حرب أكتوبر 1973، الثورة الإيرانية 1979، الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينات، والأزمات النفطية في التسعينات والعقدين الأخيرين.

على سبيل المثال، في حرب أكتوبر 1973، ارتفعت أسعار النفط من حوالي 2.29 دولار إلى 10.73 دولار للبرميل، ما دفع الدول المصدرة إلى فرض مزيد من السيطرة على الأسعار. وفي الثمانينات، استمرت التقلبات لتصل الأسعار إلى 32.51 دولار للبرميل في 1981 نتيجة الحرب بين العراق وإيران، مما أثر في استقرار الأسواق العالمية. ثم تراجعت الأسعار في التسعينات، ليصل سعر البرميل إلى 9.69 دولار في 1998، مما أثر سلبًا على الدول المنتجة.

تناول البحث الأسباب الرئيسية لهذه الصدمات مثل التغيرات المفاجئة في السياسة النفطية، الأزمات الاقتصادية العالمية، والتغيرات في العرض والطلب على النفط. كما تم تحليل أنواع الصدمات النفطية من حيث التأثيرات الإيجابية والسلبية، وتوضيح الانعكاسات المختلفة على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. كما تم تسليط الضوء على تأثيرات هذه الصدمات على النمو الاقتصادي، التوازنات المالية، وأسواق النفط الدولية.

توصل البحث إلى عدة نتائج رئيسية، أهمها أن الصدمات النفطية تؤدي إلى تأثيرات كبيرة على اقتصادات الدول، تتراوح بين تقلبات الأسعار الحادة والتأثيرات المباشرة على النمو الاقتصادي والتوظيف. الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط تواجه تحديات أكبر في مواجهة هذه الصدمات. كما أن تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية، وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة التخطيط الاستراتيجي للأزمات يعد من أعم الحلول لمواجهة هذه الصدمات.

الكلمات الدالة: الصدمات، أسعار النفط، العوامل الجيوسياسية، الطاقة المتجددة.

Abstract
Oil shocks are significant economic phenomena that deeply impact both national and global economies. These shocks occur due to sudden fluctuations in oil prices caused by a variety of factors such as geopolitical crises, supply and demand changes, natural disasters, and global economic developments. The global oil markets have experienced several major shocks that left lasting effects on the world economy, such as the October 1973 war, the Iranian revolution in 1979, the Iran-Iraq war in the 1980s, and the oil crises in the 1990s and the last two decades. For example, during the October 1973 war, oil prices rose from about $2.29 to $10.73 per barrel, prompting exporting countries to exercise greater control over prices. In the 1980s, prices continued to fluctuate, reaching $32.51 per barrel in 1981 due to the war between Iraq and Iran, which destabilized global markets. Prices then declined in the 1990s, with the barrel price falling to $9.69 in 1998, negatively affecting oil-producing countries.
This study explores the main causes of these oil shocks, such as sudden changes in oil policies, global economic crises, and shifts in oil supply and demand. It also analyzes the types of oil shocks, both positive and negative, and clarifies their various impacts on oil-producing and oil-consuming countries. Furthermore, the study highlights the effects of these shocks on economic growth, financial balances, and international oil markets.
The research concludes with several key findings, the most important being that oil shocks have significant impacts on the economies of nations, ranging from sharp price fluctuations to direct effects on economic growth and employment. Countries heavily reliant on oil exports face greater challenges in dealing with these shocks. Diversifying economies away from total reliance on natural resources, enhancing investment in renewable energy, and strategic crisis planning are considered essential solutions for addressing these shocks.

Keywords: Oil shocks, oil prices, geopolitical factors, renewable energy.

المقـدمـــــة

تعد الصدمات النفطية Oil Shock من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل عميق على الاقتصادات الوطنية والدولية. ترتبط هذه الصدمات بتغيرات مفاجئة في أسعار النفط نتيجة عوامل متعددة، مثل الأزمات الجيوسياسية، التغيرات في العرض والطلب، أو حتى الكوارث الطبيعية. وتُعتبر الصدمات النفطية من التحديات الكبرى التي تواجه الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، حيث تنعكس آثارها على معدلات النمو الاقتصادي، التوازنات المالية، والأسواق العالمية.
حيث شهدت السوق الدولية للنفط العديد من التقلبات الحادة في أسعار هذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، التي تُعرف بالصدمات النفطية. كانت أولى هذه الصدمات خلال حرب أكتوبر عام 1973، عندما ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى ما يقرب من 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974. استمرت الأسعار بالارتفاع بفعل الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، التي تسببت في توقف صادرات النفط الإيرانية، ثم بفعل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث بلغ السعر الرسمي للخام العربي الخفيف 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، بعد أن كان 28.64 دولار في عام 1980، و17.25 دولار في عام 1979.
واستمرت أسعار النفط في التذبذب حتى شهدت انهيارًا عام 1998، حين بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 9.69 دولار. عادت الأسعار للارتفاع عام 1999، لتصل إلى ذروتها عند 147 دولارًا للبرميل في منتصف عام 2008. ولكنها انخفضت مرة أخرى إلى ما دون 30 دولارًا في نهاية عام 2015، مما خلف آثارًا سلبية على العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وآثارًا إيجابية على الدول المستهلكة نتيجة انخفاض تكلفة وارداتها. وفي عام 2020، انهارت الأسعار مجددًا، وفقدت أكثر من 30% من قيمتها نتيجة أسباب متعددة، ما ترتب عليه تداعيات كبيرة على الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

وحملت كل واحدة من هذه الأزمات والصدمات تداعيات اقتصادية وسياسية متباينة. وبالتالي يهدف البحث إلى استكشاف أسباب وأنواع وانعكاسات هذه الصدمات على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى استعراض السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الدول للتكيف مع تلك الصدمات والتخفيف من آثارها.
وفي ظل تزايد الاعتماد على الطاقة المتجددة وتغير المشهد العالمي للطاقة، أصبح من الضروري استيعاب أبعاد الصدمات النفطية لضمان استقرار الاقتصادات وتقليل تأثيراتها السلبية على الدول.

المشكلة البحثية

تعد الصدمات النفطية من القضايا الاقتصادية الشائكة التي تفرض تحديات كبيرة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء. وتتمثل المشكلة البحثية في التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار النفط، التي تؤدي إلى اضطراب في الاقتصاد العالمي، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإحداث تأثيرات متباينة على النمو الاقتصادي، والسياسات المالية، والتنمية المستدامة.

وبالتالي تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي الصدمات النفطية وأسبابها وأنواعها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي؟

الفروض البحثية:

بناءً على الإشكالية البحثية المطروحة حول الصدمات النفطية يمكن صياغة الفروض التالية:

1- تختلف أنواع الصدمات النفطية بين صدمات ناتجة عن عوامل سياسية وأخرى مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.
2- تلعب الصدمات النفطية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل العلاقات السياسية الدولية والتحالفات، لا سيما في المناطق المنتجة للنفط.

أهمية البحث:

تتعدد أهمية دراسة الصدمات النفطية في ظل التأثيرات العميقة التي تتركها على الاقتصادات العالمية، سواء كانت من حيث نمو الاقتصاد أوالاستقرار. تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. فهم انعكاس الصدمات النفطية على الاقتصاد العالمي:
2. تحليل أسباب الصدمات النفطية:
3. إثراء الدراسات المستقبلية حول الصدمات النفطية:

من خلال هذه الأهمية، يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية تهدف إلى تقليل تأثيرات الصدمات النفطية، مما يعزز استقرار الاقتصادات ويُسهم في تطوير سياسات اقتصادية أكثر مرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

الأهداف:

1. تحليل أنواع الصدمات النفطية:

تصنيف الصدمات النفطية تاريخيًا وتوضيح الاختلافات بين الصدمات الناتجة عن العوامل السياسية، الاقتصادية، أو الطبيعية.

2. دراسة أسباب الصدمات النفطية:

تحليل الأسباب الرئيسية وراء حدوث الصدمات النفطية، مثل التغيرات في العرض والطلب، الأزمات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية.

3- تقييم الانعكاسات الاقتصادية:

استكشاف انعكاس الصدمات النفطية على الاقتصاد العالمي، مع التركيز على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

المنهجية

ستعتمد هذه المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي وعلى مراجعة الأدبيات السابقة والبحوث المتعلقة بالصدمات النفطية، وتحليل الأبحاث المنشورة حول تأثيرات النفط على الاقتصاد العالمي، وأدوات السياسات التي تم تطويرها للحد من هذه التأثيرات.

المنهجية تهدف إلى تقديم رؤية شاملة ومتعمقة حول الصدمات النفطية، باستخدام أدوات بحثية متعددة لتحليل البيانات، والأسباب الانعكاسات، والسياسات المتبعة للتعامل معها.

تقسيمات البحث: -

المحور الأول: - الإطار المفاهيمي للصدمات النفطية.

المحور الثاني: - أنواع الصدمات النفطية.

المحور الثالث: - أسباب الصدمات النفطية.

المحور الرابع: - انعكاسات الصدمات النفطية على الدول.

المحور الأول: - الإطار المفاهيمي للصدمات النفطية.

أولا: - نشأة الصدمات النفطية The Origin of Oil Shocks

على مر التاريخ، لعب النفط دورًا حيويًا في تشكيل الاقتصاد العالمي، حيث أصبح المصدر الأساسي للطاقة الصناعية والحيوية. ومع تزايد الاعتماد على النفط، برزت الصدمات النفطية كأحداث تاريخية مفصلية أدت إلى تغيرات جذرية في أسواق الطاقة العالمية. (راشد ابانمي،2024، ص5)

حيث تعد الصدمات النفطية من أبرز الأحداث الاقتصادية التي شكلت انعطافات حادة في مسار الاقتصاد العالمي، وتركت آثارًا عميقة على الأسواق الدولية. نشأت هذه الظاهرة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط، والتي كانت غالبًا نتيجة تفاعل معقد بين عوامل سياسية، اقتصادية، وجيوسياسية. (https://www.weforum.org)

ولطالما شكّل النفط ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، حيث كان عرضة للتقلبات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية. تاريخيًا، أثرت الأحداث الكبرى، مثل الحروب والثورات، على أسعاره، لكن العصر الحديث شهد نوعًا جديدًا من الصدمات المرتبطة بالكوارث الصحية والصراعات الجيوسياسية. الجدول التالي يوضح نشأة الصدمات النفطية

الصدمة	فترة الصدمة/ السنة	المتوسط السعري السنوي بالدولار	سبب الصدمة
الحرب الأهلية الأمريكية	1862-1865	1.05 - 8.06	تسببت الحرب التي نشبت في عام 1861 في ارتفاع الأسعار عندما أعلنت 7 ولايات جنوبية انفصالها عن أمريكا لانتشار العبودية...
دورة الازدهار والكساد	1865-1890	0.67 - 6.95	انعكس تذبذب عمليات التنقيب الأمريكية على تذبذب أسعار الخام...
الركود الاقتصادي	1890-1892	0.58 - 0.87	هبطت الأسعار نتيجة الركود الاقتصادي وكثافة الإنتاج الأمريكي والروسي...
تراجع إنتاج بنسلفانيا	1891-1894	0.56 - 0.84	أدى تراجع إنتاج ولاية بنسلفانيا الأمريكية لارتفاع الأسعار.
وباء الكوليرا	1894	0.84	قفزت الأسعار نتيجة تراجع انتاج أذربيجان بسبب انتشار وباء الكوليرا...
نقص البنزين	1920	3.07	تسبب زيادة استخدام السيارات عن نقص معروض البنزين مما أدى لارتفاع أسعار النفط.
الكساد العظيم	1931	0.65	تسبب الكساد العظيم بالولايات المتحدة في أعقاب انهيار بورصة وول ستريت في تراجع أسعار النفط...
ازدهار ما بعد الحرب العالمية	1947	1.90	أدى الاقبال الكبير على شراء السيارات في ظل فترة الانتعاش إلى نقص معروض الوقود...
أزمة قناة السويس	1956-1957	1.90 - 1.93	تسبب العدوان الثلاثي على مصر في انكماش الإمدادات النفطية العالمية بـ...10%
ذروة الإنتاج الأمريكي	1972	2.48	بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته في هذا العام.
حرب أكتوبر	1973-1974	3.29 - 11.58	حظرت الدول العربية صادرات النفط عن الدول الداعمة للكيان الصهيوني خلال حرب أكتوبر...
الثورة الإيرانية	1978-1979	14.02 - 31.61	مع اندلاع الثورة الإيرانية قلصت إيران صادراتها النفطية وألغت كافة تعاقداتها...
الحرب العراقية الإيرانية	1980	36.83	تراجعت صادرات النفط من منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب العراقية-الإيرانية...
صدمات المعروض	1980-1987	14.43 - 36.83	اضطراب مفاجئ في معروض السلعة سواء بالصعود أو الهبوط مما يؤثر على توازن أسعارها...
زيادة الإنتاج السعودي	1986	14.43	رفعت السعودية إنتاجها النفطي للحفاظ على حصتها السوقية مما أدى لانخفاض كبير بالأسعار.
انتهاء الحرب العراقية الإيرانية	1988	14.92	بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران عادت معدلات الإنتاج لسابق عهدها...
حرب الخليج	1990	23.73	أسفرت حرب الخليج عن اضطراب الصادرات النفطية الكويتية لمدة 4 أعوام...

في عام 1997 شهدت دول شرق آسيا أزمة مالية عاصفة لكنها بدأت في التعافي...	17.97	1999	التعافي الآسيوي
أدى تراجع الاستثمارات النفطية لهبوط حجم الإنتاج.	28.50	2000	تراجع الاستثمارات
تسببت هجمات 11 سبتمبر وما أعقبها من حرب أمريكية على الإرهاب في تقويض الاستقرار...	24.44 - 28.83	2001-2003	هجمات سبتمبر
أدى تنامي الطبقة الوسطى في آسيا وهبوط الإنتاج العالمي لرفع الأسعار...	54.52	2005	الطلب الآسيوي
في 2007 شهد العالم أعنف أزمة مالية منذ الثلاثينيات مما أدى لتباطؤ النمو الاقتصادي...	72.39 - 97.26	2007-2008	الأزمة المالية العالمية
أسفر ما يعرف بالربيع العربي عن اضطرابات شديدة بالمنطقة العربية...	111.26	2011	الربيع العربي
شهدت السنوات الأخيرة زيادة إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في أوبك...	98.95	2014	تحول تركيز أوبك
واصل النفط سقوطه الحر في2015 ، وسط قلق من نمو المعروض العالمي...	52.84	2015	السقوط الحر
زمة غير مسبوقة في أسواق النفط. مع فرض الإغلاقات الشاملة وتوقف النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، انهار الطلب على النفط بشكل حاد، مما تسبب في تراجع تاريخي لأسعاره، بل وصل خام غرب تكساس الوسيط في إبريل 2020 إلى أسعار سلبية لأول مرة. كانت هذه الصدمة دليلاً على مدى تأثر أسواق الطاقة بالعوامل الخارجية غير التقليدية مثل الأوبئة.	يناير 2020: كان متوسط سعر خام برنت حوالي 64 تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، إذ وصل خام برنت إلى حوالي 22.58 دولارًا للبرميل دولارا سجل خام غرب تكساس الوسيط (WTI) أسعارًا سلبية لأول مرة في التاريخ، حيث بلغ سعر البرميل -37.63 دولارًا للعقود الآجلة. للبرميل	2019-2020 مارس 2020	كارونا
ندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أعادت تسليط الضوء على النفط كسلاح جيوسياسي. باعتبار روسيا واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، أدت العقوبات الغربية والاضطرابات في الإمدادات إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. كما أن الخوف من تعطل الإمدادات دفع الأسواق إلى مستويات عالية من عدم الاستقرار، ما انعكس على الاقتصاد العالمي وزاد من التضخم في عدة دول.	فبراير 2022 (بداية الحرب): ارتفع سعر خام برنت إلى 97 دولارًا للبرميل فور إعلان الغزو الروسي لأوكرانيا. متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط (WTI) كان حوالي 125 دولارًا مع استمرار الحرب والعقوبات على روسيا، بقيت الأسعار مرتفعة، إذ تراوحت بين 100-120 دولارًا للبرميل. للبرميل.	2022	الحرب الروسية الأكرانية

المصدر: - من أعداد الباحثة

وبالتالي توضح هذه الأحداث الحديثة أن الصدمات النفطية ليست مجرد ظاهرة تاريخية، بل هي مستمرة وتتطور بتغير طبيعة الأزمات. هذه الصدمات تسلط الضوء على أهمية النفط في المعادلات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وتبرز الحاجة إلى فهم ديناميكيات أسواق الطاقة بشكل أعمق لمواجهة مثل هذه التحديات المستقبلية.(Xiufeng Xing,2023,p1)

ثانياً: - مفهوم الصدمات النفطية The Concept of Oil Shocks

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم الصدمة في مختلف الأدبيات الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، السياسية، والقانونية. ويُجمع العديد من الباحثين على أن الصدمة تُعرَّف على أنها حدث مفاجئ، شديد، وغير متوقع، يحدث دون سابق إنذار، مما يؤدي إلى ظهور أزمات على مستويات متعددة تشمل الدول، المنظمات، أو الأفراد.

هي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار ويستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض أو الطلب أو الاثنين معا، مثل عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية. (رزمان محمد،2021، ص227)

تعتمد كيفية التعامل مع الصدمة على استراتيجيات الامتصاص والاستيعاب. كما تُعرف أيضًا بأنها إحدى مظاهر الأزمات أو أحد مخرجاتها، حيث تنفجر بشكل سريع ومفاجئ، وقد تُعد من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأزمات سواء على مستوى الدولة، الجماعات، أو الأفراد.

يشير بعض الباحثين إلى أن طبيعة الصدمة تكمن في كونها حدثًا يبدو وكأنه "ظهر من العدم"، مما يجعل مواجهتها تحديًا كبيرًا. ومن هنا، تظهر أهمية تطوير استراتيجيات فعالة للسيطرة عليها والحد من تأثيراتها السلبية قدر الإمكان. (https://www.iea.org/)

للصدمات النفطية صور نذكر منها-:

الازمة السعرية: هي الاختلال المفاجئ في توازن السوق يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الاسعار يمتد على فترة زمنية معينة وذلك بسبب تغير حاصل في محددات العرض أو الطلب أو كالهما في آن واحد بعوامل داخلية كالمتغيرات الهيكلية أو بعوامل خارجية كالمتغيرات الجيوسياسية. (رمضان علي الشراح،2009، ص4)

الطفرة النفطية: وهي تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط، تبدأ بشكل مفاجئ وغير متوقع في الأسعار الفورية وتتأكد في بعد الأسعار الحقيقية. (خميس محمد،2012، ص300)

المحور الثاني: - أنواع الصدمات النفطية.Types of Oil Shocks

وهناك نوعين من الصدمات النفطية:

1 -الصدمة النفطية الموجبة: هي التي تؤدي إلى تحسين في قيمة المتغيرات الاقتصادية.

2 -الصدمة النفطية السالبة: هي التي تؤدي إلى تدهور في قيمة المتغيرات الاقتصادية وهذا ما يطلق عليه الأزمات الاقتصادية.

الصدمات النفطية الموجبة تشير إلى الزيادات المفاجئة في أسعار النفط التي يمكن أن تؤثر إيجابياً على الاقتصاد أو القطاعات المختلفة. هذه الزيادات يمكن أن تحدث نتيجة لعدة عوامل، منها:

1. زيادة الطلب :عندما يرتفع الطلب العالمي على النفط، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، مما يعود بالنفع على الدول المنتجة للنفط.
2. تخفيض الإنتاج :إذا قررت الدول المنتجة (مثل أوبك) تقليل إنتاج النفط، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يعزز العائدات للدول المنتجة.
3. التوترات الجيوسياسية :الأزمات أو الصراعات في مناطق إنتاج النفط الرئيسية قد تؤدي إلى توقعات بارتفاع الأسعار، مما يمكن أن يحقق فوائد للدول المنتجة.
4. الابتكارات التكنولوجية :التقدم في تقنيات استخراج النفط أو تحسين الكفاءة قد يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج، مما قد يساهم في رفع الأسعار بشكل مؤقت.

الصدمات النفطية السالبة: -تشير إلى الانخفاضات المفاجئة في أسعار النفط، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على الاقتصادات والقطاعات المختلفة. تحدث هذه الصدمات نتيجة لعدة عوامل، منها:(ريهام عبدالله ،2023، ص10،11)

1. زيادة العرض :عندما يتجاوز إنتاج النفط الطلب العالمي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار. على سبيل المثال، الزيادة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.
2. تراجع الطلب :في فترات الركود الاقتصادي أو أثناء الأزمات العالمية (مثل جائحة كورونا)، قد ينخفض الطلب على النفط، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.
3. الأزمات السياسية :الأحداث السياسية أو الأزمات في الدول المنتجة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، مما ينعكس سلبًا على الأسعار.
4. تقنيات الطاقة البديلة :زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الجديدة قد تؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط، مما يؤثر على الأسعار. (ماجن محمد محفوظ،2017، ص5،6)

نماذج عن الصدمات النفطية :-يمكن تقسيم الصدمات النفطية إلى نموذجين وهما- :

1- نماذج عن صدمات الارتفاع أسعار النفط (صدمة موجبة)
2- نماذج عن صدمات الانخفاض أسعار النفط (صدمة سالبة)

أولا: - نمادج عن صدمات الارتفاع أسعار النفط.Examples of Oil Price Surge Shocks

1- صدمة أسعار النفط في 1973

في التاسع عشر من أكتوبر/ 1973، مباشرة بعد طلب الرئيس نيكسون من الكونجرس توفير 2.2 مليار دولار كمساعدات طارئة للكيان الصهيوني للصراع المعروف باسم حرب يوم الغفران، فرضت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) حظراً نفطياً على الولايات المتحدة أوقف الحظر واردات النفط الأميركية من الدول الأعضاء في منظمة أوابك، وبدأ سلسلة من تخفيضات الإنتاج التي غيرت سعر النفط العالمي. أدت هذه التخفيضات إلى مضاعفة سعر النفط أربع مرات تقريباً من 2.90 دولار للبرميل قبل الحظر إلى 11.65 دولار للبرميل في يناير/كانون الثاني 1974. وفي مارس/آذار 1974، وسط خلافات داخل منظمة أوابك حول المدة التي يجب أن تستمر فيها العقوبة، تم رفع الحظر رسمياً.

حي شهد العالم في عام 1973 واحدة من أهم الأزمات الاقتصادية التي غيرت المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، وهي صدمة النفط الاولى .كانت هذه الصدمة نتيجة لحظر نفطي فرضته دول منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) كرد فعل سياسي على دعم الولايات المتحدة وكيان الصهيوني خلال حرب أكتوبر. أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، مما تسبب في أزمة اقتصادية واسعة النطاق أثرت على الدول المستوردة للنفط بشكل رئيسي. (الطاقة الدولية. 2004)

أحداث عام 1973 سرّعت من بروز "مسألة الطاقة"، التي لم تكن قبل ذلك محوراً للخطاب العام. وفي عام 1974، انضمت معظم الدول الصناعية إلى وكالة الطاقة الدولية، التي تتخذ من باريس مقراً لها، بهدف تنسيق سياساتها والحدّ من الاعتماد المفرط على النفط. كما أُنشِئت إدارات وطنية لإدارة سياسات الطاقة، مثل وزارة الطاقة الأميركية التي تأسست عام 1977.(علاء بربك هنيدي،2023،ص1)

وفي أعقاب حرب عام 1973، اتخذ أعضاء منظمة أوبك خلال اجتماعهم في الكويت قراراً حاسماً برفع أسعار سلة خامات النفط بشكل أحادي، مما أنهى السيطرة المطلقة لشركات النفط العالمية على عملية تسعير النفط الخام لدول أوبك. كما قررت المنظمة خفض إنتاج النفط، بالإضافة إلى فرض حظر كامل على إمدادات النفط العربي لبعض الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال، بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية ودعمها العلني للكيان الصهيوني.

وأدى استمرار الحظر النفطي العربي إلى حدوث نقص حاد في المعروض النفطي في الأسواق العالمية، في وقت شهد فيه الطلب العالمي زيادة كبيرة نتيجة ظروف الحرب. ووفقاً لقانون العرض والطلب، تسبب

هذا الوضع غير المتوازن في ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام. ففي عام 1974، بلغ سعر البرميل حوالي 10.4 دولار، ثم ارتفع إلى 12.6 دولار بعد مؤتمر استوكهولم في يوليو 1977. وتواصلت زيادات الأسعار ليصل سعر البرميل في عام 1979 إلى 29 دولاراً، وفي عام 1980 إلى 36 دولاراً .(موقع منظمة اوبك WWW.OPEC.COM)

وزاد الحظر النفطي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، لكنه شكّل على المدى الطويل دافعاً لتطوير مناطق نفطية جديدة خارج الشرق الأوسط، مثل حقول بحر الشمال والمشروعات في أعماق البحار. كما حفّز الحظر التوسع في البحث عن مصادر طاقة بديلة، مما ساهم في تنويع مزيج الطاقة العالمي وتقليل الاعتماد على النفط العربي(https://www.alhurra.com/business/2023 .)

حيث كان انخفاض قيمة الدولار الذي شهدته أوائل سبعينيات القرن العشرين عاملاً محورياً في الزيادات التي شهدتها الأسعار التي أقرتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك). وبما أن أسعار النفط كانت تُقَدَّر بالدولار، فإن انخفاض قيمة الدولار أدى فعلياً إلى خفض العائدات التي كانت دول أوبك تحصل عليها من نفطها. ولجأت دول أوبك إلى تسعير نفطها بالذهب وليس بالدولار). وبسبب انتهاء اتفاقية بريتون وودز، التي ربطت الذهب بسعر 35 دولاراً، ارتفع سعر الذهب إلى 455 دولاراً للأوقية بحلول نهاية سبعينيات القرن العشرين. ولا شك أن هذا التغيير الجذري في قيمة الدولار يشكل عاملاً مهماً لا يمكن إنكاره في زيادة أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين Michael Corbett, Federal Reserve Bank of . (Boston)

2- صدمة النفطية الثانية عام 1979م

نشأت نتيجة الاضطرابات السياسية في إيران، لا سيما بعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي. أدى ذلك إلى تعطيل إنتاج النفط الإيراني وتراجع الصادرات بشكل كبير، مما تسبب في نقص عالمي للنفط. تفاقمت الأزمة مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، مما أثر سلباً على إمدادات النفط وعرفت صناعة النفط في إيران خلال الربع الاخير من عام 1978اضراب عمال النفط ضد نظام الشاه" في شهر سبتمبر مما تسبب في تراجع انتاج النفط من 6 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر إلى 2.3مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر، كما توقفت حينها صادرات للنفط نحو الخارج وتم توجيه الإنتاج نحو الاستهلاك المحلي لمنطقة.

أزمة النفط عام 1979، التي كانت الثانية ضمن صدمتين لأسعار النفط في السبعينيات، أثارت حالة واسعة من الذعر بسبب مخاوف من نقص في البنزين وارتفاع كبير في أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة. ورغم أن إنتاج النفط انخفض بنسبة لم تتجاوز 7%، إلا أن انقطاع الإمدادات على المدى القصير أدى إلى ارتفاع الأسعار، وظهور حالة من الشراء الهستيري، واصطفاف الطوابير الطويلة في محطات الوقود.

إن صدمة النفط عام 1979 نشأت عقب الثورة الإيرانية، التي بدأت في أوائل عام 1978 وانتهت في أوائل عام 1979 وتسببت الاضطرابات في إيران، كونها دولة رئيسية مصدّرة للنفط، في انخفاض كبير في المعروض العالمي من النفط الخام، مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات. ورافق ذلك موجة شراء هستيري رفعت أسعار النفط، حيث تضاعف سعر البرميل تقريبًا خلال عام واحد ليصل إلى 39.50 دولارًا . (https://amw.al/glossary/1979)

كانت تأثيرات نقص البنزين ووقود الديزل واضحة بشكل خاص في ربيع وأوائل صيف عام 1979. وردت بعض الولايات الأميركية المزدحمة بالسكان، مثل كاليفورنيا ونيويورك وبنسلفانيا وتكساس ونيوجيرسي، بتطبيق أنظمة تقنين صارمة. تضمنت هذه الأنظمة السماح للمستهلكين بشراء الوقود فقط في أيام معينة، وفقًا لكون الرقم الأخير من لوحات سياراتهم زوجيًا أم فرديًا. (https://amw.al/glossary -1979/)

وتراجعت الحصة السوقية للدول لمنظمة الأوبك من الإنتاج العالمي من 49 % عام 1980 الى 39% عام 1981قيام الولايات المتحدة بتغيير السياسة النقدية من خلال رفع أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى.

3-الصدمة النفطية الثالثة عام 2004

خلال الفترة من 2003 إلى 2004، شهدت أسواق النفط العالمية ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار، لكنه لم يكن مفاجئًا بل كان نتاجًا لتطورات متراكمة. في تقرير أعده الدكتور وليد خدوري، رئيس تحرير نشرة "ميس" النفطية، تم تسليط الضوء على عاملين رئيسيين أسهما في تحقيق هذه الأسعار القياسية بحلول منتصف عام 2004:

1-سياسة أوبك الناجحة :ركزت أوبك على التحكم في السوق لضمان استقرار سعر سلة نفوطها عند 25 دولارًا للبرميل في الفترة بين 2000 و2004، وهو ما تحقق بمعدل 25.5 دولار للبرميل. جاء ذلك كاستجابة لتجربة انهيار الأسعار في 1998 وأوائل 1999، بالإضافة إلى حاجة الدول المنتجة إلى إيرادات أعلى لتغطية النفقات الحكومية المتزايدة مثل الرواتب، التقاعد، والنفقات الأمنية.

2-ارتفاع تكاليف الإنتاج خارج أوبك :شهدت الدول غير الأعضاء في أوبك زيادة سنوية بنسبة 10% في تكاليف الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، إلى جانب خيبة الأمل في العثور على حقول ضخمة تعوض الإنتاج الحالي. هذا أدى إلى محدودية الزيادة في إنتاج تلك الدول، حيث بلغت في أفضل الحالات مليون برميل يوميًا، بينما تجاوز الطلب العالمي الجديد على النفط في 2004 مليوني برميل يوميًا.

إن هذا الوضع مختلف تمام الاختلاف عن الصدمات النفطية التاريخية الأخرى التي نجمت عن صراعات عسكرية أدت إلى تعطيل إنتاج النفط أو تسليمه، الأمر الذي أجبر المستهلكين والشركات على تقليل استخدام هذا المدخل الحيوي. والواقع أن الوضع ا يتلخص إلى حد كبير في ضرورة تقاسم العرض المتزايد مع الدول المستهلكة الأخرى. ولا ينبغي لنا أن نختلف مع الفرضية القائلة بأن الاقتصاد العالمي المزدهر في المجمل يشكل خبراً اقتصادياً طيباً، وليس سيئاً. (جيمس هاملتون -2004- ص1)

وأيضاً ظهور الصين ومجموعة من الاقتصادات الناشئة الأخرى منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في سوق النفط. حيث أضافت الصين وحدها 500 ألف برميل يومياً إلى الطلب العالمي على النفط سنوياً بين عامي 2002 و2007. وكان متوسط نمو الطلب السنوي في مجموعة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1.3 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة.

ارتفعت أسعار النفط مجددًا التعاملات، حيث تجاوز سعر الخام الأمريكي الخفيف في العقود الآجلة حاجز 70 دولارًا للبرميل. يأتي هذا الارتفاع في ظل مخاوف من نقص الإمدادات عقب توقف إنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك بسبب إعصار كاترينا.*[1]

سجلت أسعار البنزين وزيت التدفئة في العقود الآجلة مستويات قياسية جديدة. فقد ارتفع سعر الخام الأمريكي الخفيف لعقود أكتوبر المقبل خلال التعاملات الإلكترونية في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) بمقدار 65 سنتًا، ليصل إلى 70.37 دولارًا للبرميل، مقارنة بالإغلاق القياسي المرتفع يوم أمس عند 69.81 دولارًا.

وذكرت هيئة إدارة المعادن الأمريكية أن إعصار كاترينا تسبب في توقف إنتاج 1.427 مليون برميل من النفط يوميًا، بالإضافة إلى 8.798 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا، في منطقة خليج المكسيك.

كما أجبر الإعصار تسع مصافٍ في ولايتي لويزيانا ومسيسيبي، إلى جانب أربع مصافٍ أمريكية أخرى، على خفض إنتاجها بما يتجاوز 10% من إجمالي طاقة التكرير.

---

[1] إعصار كاترينا يُعدّ أحد أكثر الأعاصير تدميرًا في تاريخ الولايات المتحدة. تشكّل في أغسطس 2005 وبلغ ذروته كإعصار من الفئة الخامسة على مقياس سفير-سمبسون. ضرب خليج المكسيك، خاصة ولايتي لويزيانا ومسيسيبي، متسببًا في خسائر كارثية على المستويات البشرية والمادية والبيئية.

وفي لندن، قفز سعر مزيج برنت في التعاملات الآجلة بمقدار 2.70 دولار، ليصل إلى 67.57 دولارًا للبرميل. (https://www.aljazeera.net/ebusiness/2005/8/31)
عام 2004، شهدت أسواق النفط العالمية صدمة نفطية نتيجة عدة عوامل، بما في ذلك الأوضاع السياسية في العراق ونيجيريا.
تأثير العراق: - الاحتلال الأمريكي :بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، تعرضت صناعة النفط العراقية للاضطراب، مما أثر على الإنتاج والإمدادات. العراق كان يعد من أكبر منتجي النفط، وأدى عدم الاستقرار إلى تخفيض الإنتاج بشكل كبير
الهجمات على البنية التحتية :تزايدت الهجمات على المنشآت النفطية في العراق، مما زاد من مخاوف السوق حول استقرار الإمدادات العالمية (Robert M. Prowse ,2003,p17.)
الاضطرابات المحلية :في نيجيريا، كانت هناك مشاكل متعلقة بالتمرد في منطقة دلتا النيجر، حيث كان المتمردون يستهدفون منشآت النفط. هذه الاضطرابات أدت إلى تقليص الإنتاج النفطي، مما ساهم في زيادة الأسعار العالمية
زيادة الطلب العالمي :مع استمرار الطلب المتزايد من الصين ودول أخرى، أصبحت الأسواق أكثر حساسية لأي انقطاع في الإمدادات من الدول المنتجة مثل العراق ونيجيريا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ(Paul Krugman,2004,p1)

4-الصدمة النفطية الرابعة عام 2007-2008م

ارتفاع أسعار النفط في الفترة 2007-2008 وصدمات أسعار النفط السابقة، وتنظر في الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وما هي الآثار التي خلفتها على الاقتصاد. وفي حين كانت صدمات أسعار النفط التاريخية ناجمة في المقام الأول عن الاضطرابات المادية في العرض، فإن ارتفاع الأسعار في الفترة 2007-2008 كان ناجماً عن الطلب القوي الذي واجه ركود الإنتاج العالمي. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب، فإن العواقب على الاقتصاد كانت تبدو مماثلة للغاية لتلك التي لوحظت في الحلقات السابقة، مع تأثيرات كبيرة على الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي وعمليات شراء السيارات المحلية على وجه الخصوص. (جيمس د. هاملتون،2009، ص215)
في عام 2008، شهدت أسعار خام برنت تقلبات حادة؛ حيث بلغ متوسط السعر 92 دولارًا للبرميل في يناير، وارتفع إلى ذروته عند 133 دولارًا للبرميل في يوليو، قبل أن يهبط بشكل كبير إلى 40 دولارًا للبرميل في ديسمبر من نفس العام. ومع ذلك، بدأت الأسعار في التعافي التدريجي خلال عام 2009. https://www.alarabiya.net
على الرغم من هذه التقلبات، استمرت دول الأوبك في الإنتاج بكامل طاقتها، حيث بلغ إجمالي إنتاج المنظمة حوالي 31.3 مليون برميل يوميًا خلال عام 2008. وقد ساهمت إيران بحصة إنتاج قدرها 3.9 مليون برميل يوميًا، بينما بلغ إنتاج ليبيا 1.7 مليون برميل يوميًا، وسجل العراق إنتاجًا قدره 2.3 مليون برميل يوميًا. (https://www.alarabiya.net/)
إن عام 2008 شهد تقلبات غير عادية في الأسعار، ولكن التقلبات في أسعار النفط عادة ما تكون مرتفعة للغاية لأن منحنيات الطلب والعرض الأساسية غير مرنة إلى حد كبير. فالطلب غير مرن بسبب طول المهلة الزمنية اللازمة لتغيير مخزون المعدات المستهلكة للوقود. والعرض غير مرن في الأمد القريب لأن زيادة القدرة الإنتاجية لحقول النفط تستغرق وقتاً طويلاً. وتوفر تقلبات الأسعار حوافز للاحتفاظ بالمخزونات، ولكن نظراً لارتفاع تكلفة المخزونات فإنها لا تكفي للتعويض الكامل عن جمود العرض (https://www.oxfordenergy.org/)

شهد النصف الأول من عام 2008 ارتفاعًا حادًا في أسعار النفط، وهي فترة اتسمت باضطرابات كبيرة أثارت مخاوف من إمكانية حدوث تعطيل مستدام للإمدادات. في فبراير 2008، أوقفت فنزويلا مبيعات النفط إلى شركة "إكسون موبيل" إثر نزاع قانوني حول تأميم ممتلكات الشركة هناك.

في العراق، استمر الإنتاج النفطي في المعاناة من أضرار الحرب، وفي مارس من نفس العام، استهدف المخربون خطي أنابيب رئيسيين لتصدير النفط في الجنوب، ما أدى إلى انخفاض الصادرات العراقية بنحو 300 ألف برميل يوميًا.

في أبريل، شهدت أسواق النفط سلسلة من الأحداث المتتابعة: أضرب عمال النقابات في نيجيريا يوم 25 أبريل، مما دفع شركة "إكسون موبيل" إلى تعليق إنتاج 780 ألف برميل يوميًا. بعد يومين، أضرب عمال النفط في اسكتلندا، ما تسبب في إغلاق خط أنابيب "نورث فورتيز"، الذي ينقل نحو نصف إنتاج المملكة المتحدة من نفط بحر الشمال. وبحلول الأول من مايو، توقف إنتاج حوالي 1.36 مليون برميل يوميًا في نيجيريا بسبب مزيج من الهجمات المسلحة، التخريب، والصراعات العمالية.

في الوقت ذاته، انخفضت صادرات المكسيك النفطية بشكل ملحوظ نتيجة تراجع الإنتاج من حقل "كانتاريل" النفطي. وفي يونيو، أجبرت الهجمات المسلحة في نيجيريا شركة "شل" على إغلاق 225 ألف برميل إضافية يوميًا، تلتها هجمات أخرى في العشرين من الشهر ذاته، أدت إلى إغلاق شركة "شيفرون" 125 ألف برميل يوميًا.

كل هذه الأحداث سجلت تأثيرًا واضحًا في سوق النفط الفورية، وساهمت في الارتفاع السريع للأسعار، التي بلغت ذروتها التاريخية أواخر يونيو 2008.

ورغم أن الزيادة التدريجية في أسعار النفط بين عامي 2004 و2008 كانت تتماشى مع أساسيات السوق المتمثلة في ارتفاع الطلب وتراجع العرض، فإن الصعود المفاجئ في النصف الأول من 2008 أثار جدلًا واسعًا حول دور "المضاربين". مع ذلك، تشير التحليلات إلى أن المضاربة في سوق العقود الآجلة لم يكن لها تأثير كبير على الأسعار الفورية، لسببين رئيسيين:

- وفقًا لقانون السعر الواحد، تتقارب أسعار العقود الآجلة مع الأسعار الفورية مع اقتراب انتهاء صلاحية العقود.
- معظم العقود الآجلة تُسوى نقدًا، مما يعني أن العقود المشتراة تُباع لاحقًا دون تأثير مباشر على الإمدادات الحالية (James Smith,2009,p1) .

وكان التعافي الذي حدث على شكل حرف V في عام 2009 راجعا إلى مزيج من الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها أوبك، والانتعاش السريع في الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلاوة المخاطر الجيوسياسية المضافة بعد الربيع العربي في عام 2011. واتفق أعضاء أوبك على خفض الإنتاج بما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2008 – وهو مبلغ غير مسبوق – وخفضوا الإنتاج الفعلي بنحو 2.4 مليون برميل يوميا بحلول نهاية عام 2008.

وعاد الطلب العالمي على النفط، الذي تضرر في عام 2009، بقوة في عام 2010، مع استعادة الإنفاق التحفيزي للنمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم المتقدم، واستمرار وتيرة نمو استهلاك النفط المحمومة دون هوادة تقريبا في الاقتصادات الناشئة. لقد ساعد ارتفاع مستوى المخاطر الجيوسياسية والزيادة الحادة في الانقطاعات غير المخطط لها في ليبيا وسوريا واليمن وإيران ومجموعة من البلدان الأخرى في الحفاظ على أسعار النفط عند مستوى مرتفع بين عامي 2011 و2014، على الرغم من أن طفرة الإنتاج المتكشفة في أمريكا الشمالية عوضت عن هذه الاضطرابات في العرض وبالتالي منعت النفط من الارتفاع بشكل أكبر.

5-الصدمة النفطية الخامسة 2022م (الحرب الروسية الأوكرانية)

شهدت أسواق الطاقة العالمية مؤخراً ارتفاعات قياسية في أسعار النفط، الغاز الطبيعي، والفحم، وذلك على خلفية التدخل الروسي في أوكرانيا يوم الخميس، 24 فبراير. ورغم هذه الارتفاعات، شهدت الأسعار انخفاضاً نسبياً في اليوم التالي. تأتي هذه التحركات وسط مخاوف متزايدة من احتمالية انقطاع إمدادات النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. (إبراهيم القيطاني ،2022، ص1)

أعادت الحرب الروسية الاكرانية تشكيل ملامح سوق النفط العالمية، حيث تقدم موردون من أفريقيا لسد احتياجات الطلب الأوروبي، بينما تسعى موسكو، التي ترزح تحت وطأة العقوبات الغربية، إلى الاستفادة بشكل متزايد من عمليات نقل خطرة من سفينة إلى سفينة لإيصال النفط الخام إلى الأسواق الآسيوية.

يمثل هذا التحول في مسارات الإمداد أحد أكبر التغييرات على جانب العرض في السوق العالمية لتجارة النفط الخام منذ ثورة النفط الصخري الأميركي قبل نحو عقد. كما يعكس قدرة روسيا على التحايل على حظر نفطي محتمل من قبل الاتحاد الأوروبي، إذا واصلت دول آسيا، وخاصة الصين، شراء النفط الخام الروسي(https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/30) .

تمثل روسيا نحو 10% من إنتاج النفط العالمي. ويتجاوز إنتاجها من الخام 10 ملايين برميل يومياً. كما أنها مصدر رئيسي للأسواق العالمية، إذ تصدر نحو 5 ملايين برميل يومياً من النفط الخام ونحو 3 ملايين برميل يومياً من المنتجات النفطية ومن بين العملاء الرئيسيين لروسيا بيلاروسيا والصين فضلاً عن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

عادةً ما تنشأ صدمات إمدادات النفط نتيجة اضطرابات مدنية في الدول المنتجة للنفط أو بسبب الصراعات العسكرية التي تدمر مرافق إنتاج النفط، كما حدث في غزو العراق للكويت عام 1990.

على النقيض من ذلك، فإن التهديد الرئيسي لصادرات النفط الخام والمنتجات المكررة الروسية منذ الحرب الروسية الأكرانية كان نتيجة رفض المؤسسات المالية دعم هذه المعاملات. إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار ناقلات النفط المتجهة إلى روسيا إلى مستويات قياسية، مما يعكس الضغوط التي تواجهها شركات النفط لتجنب شراء النفط الروسي، والمخاوف من فرض عقوبات رسمية لاحقة على صادرات الطاقة الروسية، فضلاً عن التهديدات بالهجمات على السفن في البحر الأسود. كانت هذه التطورات غير متوقعة إلى حد كبير، حيث إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في البداية استثنت عمداً صادرات الطاقة الروسية.(Lutz Kilian and Michael D. Plante، 2022، p1)

يميز هدا الحدث عن السوابق التاريخية ببُعد آخر، وهو أن انخفاض صادرات النفط الروسية سبقه تخفيض في صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا. يُستخدم الغاز الطبيعي في العديد من المجالات الحيوية، مثل التدفئة المنزلية، وتوليد الكهرباء، والإنتاج الصناعي. على سبيل المثال، يلعب دوراً محورياً في إنتاج الأسمدة. وقد انتشرت الزيادات في أسعار الغاز بدرجات متفاوتة على مستوى العالم من خلال التجارة في الغاز الطبيعي المسال.

ورغم أن أوروبا قد تبدو قادرة على تخفيف تأثير نقص الغاز الطبيعي والنفط من خلال تأجيل إغلاق محطات الطاقة العاملة بالفحم والطاقة النووية، فإنها تعتمد أيضاً بشكل كبير على روسيا لتوفير 40% من إمداداتها من الفحم، والأهم من ذلك، في توفير اليورانيوم الطبيعي والمخصب.

ثانياً: - نماذج عن صدمات الانخفاضExamples of Oil Price Decline Shocks

ومن اهم الصدمات النفطية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط .

1- الصدمة النفطية 1986م

في عام 1982، لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج في محاولة للحفاظ على الأسعار عند مستويات مرتفعة. ومع ذلك، أدى تزايد المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى سلسلة من

التخفيضات المتتالية. من أبرز هذه التخفيضات ما قامت به كل من بريطانيا والنرويج، حيث خفضتا أسعار نفوطهما في عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل.
على الرغم من جهود منظمة الأوبك للالتزام بحصص الإنتاج، لم تستطع بعض الدول الأعضاء التقيد الكامل بهذه الحصص، مما ساهم في تفاقم عدم التوازن في السوق. بحلول عام 1983، استمرت الضغوط على الأسعار، وتراجعت بشكل ملحوظ إلى أن وصلت إلى 27.5 دولارًا للبرميل. (https://www.opec.org/opec_web/en/index.htm)
وفي بداية عام 1986، شهدت أسعار النفط تراجعًا سريعًا خلال الأشهر الأولى، حيث انخفض سعر برميل النفط الخام إلى حوالي 13 دولارًا للبرميل. هذا الانخفاض الحاد خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط، خاصةً مع الحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. (Masood Ahmed.2016)
حيث شهدت أسواق النفط العالمية واحدة من أكبر الصدمات في تاريخها، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل حاد نتيجة لتراكم عدة عوامل. أدى هذا الانهيار إلى تراجع الأسعار من حوالي 27 دولارًا للبرميل إلى أقل من 10 دولارات في بعض الأحيان.(Dermot Gately. 1986) .
وتكبدت دول "أوبك" خسائر ضخمة قُدرت بحوالي 127 مليار دولار بين عامي 1982 و1986، مما أثر بشكل كبير على الاقتصادات المعتمدة على النفط، سجلت الدول العربية المنتجة للنفط زيادة كبيرة في مديونيتها، حيث بلغ الدين العام نحو 118 مليار دولار بحلول عام 1986.

2-الصدمة النفطية 1998م

منذ نهاية نوفمبر 1997، شهدت أسعار النفط انخفاضًا ملحوظًا، حيث تراجعت إلى أقل من 18 دولارًا لبرميل خام برنت، ما دفع الدول المنتجة داخل وخارج أوبك للاستجابة السريعة (Mabro, 1998).
وظلت الأسعار مستقرة نسبيًا بين 1990 و1997 عند حدود 20 دولارًا، لكن الأزمة المالية الآسيوية أضعفت الطلب بشدة، بينما قررت أوبك في اجتماع جاكرتا 1997 زيادة الإنتاج، بالتزامن مع بدء العراق تصدير نفطه ضمن برنامج "النفط مقابل الغذاء"، ما أدى لانهيار الأسعار إلى نحو 10 دولارات للبرميل في 1998 (مهدي، 2014).
وكان الطلب قبل الانهيار قويًا، بفضل "المعجزة الآسيوية" في اقتصادات مثل تايلاند وماليزيا. إلا أن تجاوز الدول لحصصها، وارتفاع صادرات العراق، إلى جانب زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء، ساهم في زيادة العرض بنحو 3.7 مليون برميل يوميًا خلال 1993–1998 (Bordoff, 2014).
وعندما تفاقمت الأزمة الآسيوية بعد انهيار البات التايلاندي منتصف 1997، انخفض الطلب فجأة، فانخفضت الأسعار إلى النصف خلال 14 شهرًا (Oxford Institute for Energy Studies, 1998).
غير أن الأسعار تعافت سريعًا في 1999 بفضل خفض الإنتاج، حيث لعبت السعودية دورًا حاسمًا، إلى جانب التزام فنزويلا وأعضاء آخرين بحصص أوبك الجديدة (Bordoff, 2014).

3- الصدمة النفطية لعام 2008

شهدت أسعار النفط ارتفاعًا حادًا في العقد الأول من القرن 21 بسبب نمو الطلب في الصين وغيرها، حيث أضافت الصين نصف مليون برميل يوميًا سنويًا بين 2002 و2007 (Monajemi, 2017).
وبين 2004 و2008، سجلت الأسعار مستويات قياسية حتى بلغت 147 دولارًا للبرميل في يوليو 2008.
لكن الأزمة المالية العالمية في 2008 قلبت الأمور، فتراجع الطلب، وتشددت شروط التمويل، وانكمشت عائدات شركات النفط (Monajemi, 2017).

وهبط سعر خام غرب تكساس الوسيط من 133.88 إلى 39.09 دولارًا في أقل من عام، بفعل الركود والانكماش الاقتصادي (Investopedia, 2008).

4-الصدمة النفطية لعام 2014

انخفضت أسعار النفط بنسبة 70% بين 2014 و2016، وهو من أكبر الانهيارات في تاريخ السوق (World Bank, 2017).

وكان السبب الرئيسي هو طفرة النفط الصخري الأميركي، حيث أصبحت الولايات المتحدة المنتج المهيمن بسبب تكنولوجيا الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي (Stocker, 2018).

ورغم تراجع الأسعار، لم تشهد الاقتصادات المستوردة نموًا متوقعًا، ما أدى إلى فشل هذه الصدمة في تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي (Stöcker, 2018).

كما عانت الدول المصدرة من انخفاض عائداتها، وشهدت نيجيريا وأنغولا انحرافًا كبيرًا في نمو الناتج المحلي (Grigoli, 2019).

في أفريقيا، تراجعت صادرات النفط بـ63 مليار دولار، وانخفضت واردات تنزانيا بنسبة 20%، كما انخفض التضخم في عدة دول بنحو نقطتين مئويتين (Hou, 2015).

5- الصدمة النفطية لعام 2020 (جائحة كورونا)

تسببت جائحة كورونا في صدمة مزدوجة: انخفاض شديد في الطلب بسبب الإغلاقات، إلى جانب صدمة عرض نتيجة الخلاف بين السعودية وروسيا (Bourghelle, 2021).

وفي أبريل 2020، وصل سعر النفط إلى مستويات سلبية لأول مرة في التاريخ، وهو ما دفع الباحثين لدراسة آثار الجائحة على تقلبات السوق (Le, 2021).

أظهرت الدراسات أن الطلب العالمي انخفض بشدة، وأدى إلى تقلبات حادة، واضطرابات في سلاسل الإمداد، فيما حاولت "أوبك+" ضبط الإنتاج تدريجيًا (IEA, 2020).

كما ساهمت زيادة المخزونات الأميركية، وارتفاع الإصابات بكورونا في الصين وروسيا وأوروبا، في مزيد من الضغط على الأسعار (Al Arabiya, 2021).

المحور الثالث: - أسباب الصدمات النفطية.Reasons for Oil Shocks

تتسم السوق النفطية غالبًا بالتأرجح بين فترات يسودها انتعاش في الطلب (أو نقص في العرض) مصحوب بارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط، وبين فترات أخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب (أو زيادة في العرض) مصحوب بانخفاض حاد في العائدات. وفي بعض الأحيان، يأخذ هذا التأرجح أشكالًا عنيفة، مما أدى إلى الإشارة إليه في الأدبيات الاقتصادية الدولية غير العربية بمصطلح "الصدمات النفطية " (Oil Shocks). (باسم عبد الهادي، 2017، ص12)

من أهم الأسباب: -

1-الحظر النفطي العربي

تم فرض "حظر نفطي انتقائي" استهدف أنصار الكيان الصهيوني مثل الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال، بينما استُثنيت الدول الصديقة.

انسحاب العراق من منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) لرفض خطتها لتشديد العقوبات، رفض إيران وبعض الدول الأخرى المشاركة في الحظر وزيادة إنتاجها بدلاً من ذلك.

2-الأسباب الاقتصادية: (ميسوم ميلود،2018،ص139)
-السياسة الاقتصادية لإدارة نيكسون في عام 1971، والتي شملت التحكم في أسعار النفط، مما أدى إلى اختلال السوق.
-احتكار شركات النفط الغربية والمضاربات بهدف تحقيق الأرباح.

3-رفع أوبك لأسعار النفط:
-زيادة أسعار النفط مرتين في عام 1973 (من 3.011 دولار إلى 11.651 دولار للبرميل).
-جاء ذلك كرد فعل على انخفاض أسعار النفط لعقود طويلة والخسائر الاقتصادية لأوبك بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار النفطي.

4-الذعر النفسي والاقتصادي العالمي:
-أدى الذعر النفسي الناجم عن الحظر النفطي إلى تضخيم الأزمة رغم تأثيره المحدود.
-افتقار الدول إلى المعرفة والوعي بالحقائق ساهم في الارتباك والتصعيد.

5-السياسات النقدية العالمية:
إعلان نيكسون قطع الصلة بين الدولار والذهب عام 1971، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار وارتفاع حاد في أسعار المنتجات الصناعية.

6-استغلال شركات النفط الكبرى:
-شركات النفط الأميركية رفعت أسعار البنزين بنسبة 28% خلال أزمة 1973،و تم تخزين النفط لرفع الأسعار، مما خلق أزمة اصطناعية.

7-الثورة الإيرانية:(1979)
-تعليق إنتاج النفط الإيراني رفع الأسعار من 13 دولاراً إلى 34 دولاراً للبرميل تخزين النفط من قبل الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى نقص مصطنع.

8-غزو العراق للكويت:(1990)
-فرض الأمم المتحدة عقوبات على العراق والكويت، والسعودية زادت إنتاجها لتغطية النقص، مما خفف الزيادة في الأسعار.

9-الربيع العربي والعقوبات الإيرانية:(2010-2014)
-اضطرابات الشرق الأوسط وفرض عقوبات على إيران رفع الأسعار إلى أكثر من 100 دولار للبرميل والاستجابة جاءت بتوسع إنتاج النفط الصخري الأميركي.

10- تأثير جائحة كورونا على أسواق النفط:
-الإغلاقات الشاملة وحظر السفر أدى إلى تراجع كبير في استهلاك الوقود وانخفاض الطلب أدى إلى انهيار أسعار النفط في مارس/أبريل 2020، حتى وصلت الأسعار إلى مستويات تاريخية متدنية، بل أصبحت أسعار النفط الخام الأمريكي بالسالب لفترة وجيزة.

11-الأزمة الروسية الأوكرانية

-العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية أثارت مخاوف من نقص المعروض الانسحاب المفاجئ لشركات النفط الكبرى من روسيا أدى إلى اضطرابات إضافية.

العوامل المرتبطة بالأسباب

أولا-العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

ترتبط عادةً بتزايد الحاجة إليه كعنصر أساسي في الاقتصاد الحديث، حيث يُستخدم في إنتاج المنتجات المكررة مثل البنزين، زيت التدفئة، ووقود الطائرات. ويظهر استخدام النفط بكثافة خاصةً في الاقتصادات الناشئة التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً. تشير الإحصائيات إلى أن استهلاك النفط في الصين وحدها نما بنسبة 52% خلال الفترة 2021-2025، بمعدل نمو سنوي يقارب 2%. ورغم ذلك، يظل استهلاك الفرد للنفط في دول مثل الصين والهند منخفضاً مقارنةً بالدول ذات الدخل المرتفع.

يشير ذلك إلى أن أي زيادة محتملة في الدخل المتاح في هذه الدول ستؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع أكبر في الطلب على النفط. وبالتالي، يتضح أن عوامل السوق ستواصل تأثيرها في زيادة الضغط على أسعار النفط.(https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/30)

ثانياً- عوامل متعلقة بجانب عرض النفط

تشمل تأثير تباطؤ الاستثمارات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج النفطي. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الاضطرابات وعدم الانتظام في الإمدادات، وكذلك غياب التفاهم بين دول الأوبك والدول غير الأعضاء فيها، في زيادة تقلبات السوق. على سبيل المثال، سجلت الأوبك زيادة إنتاجية بمقدار 0.2 مليون برميل يوميًا في عام 2025، بينما ارتفع الإنتاج خارج الأوبك بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا. وتُعد العوامل المرتبطة بالعرض من الأسباب الرئيسية للصدمات النفطية، حيث تؤدي الوفرة في المعروض مقابل انخفاض الطلب، نتيجة تباطؤ النمو في الدول الكبرى المستهلكة، إلى اضطراب السوق وانخفاض الأسعار.

ثالثاً:- فعالية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك):

تسعى أوبك إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء بهدف حماية مصالحهم بشكل فردي وجماعي. تعمل المنظمة على ضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وتجنب التقلبات التي قد تؤثر سلبًا على إيرادات النفط. كما تساهم في وضع سياسات إنتاجية فعالة تعتمد على الانتظام والكفاءة لضمان مصالح كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

منذ تأسيسها عام 1960، لعبت أوبك دورًا مهمًا في تنظيم سوق النفط العالمي، حيث تسعى لتحقيق استقرار الأسعار وحماية اقتصادات الدول المنتجة التي تعتمد على عائدات النفط كدخل أساسي للتنمية. كما تعمل المنظمة على مواجهة الضغوط الاقتصادية التي قد تفرضها الدول المستهلكة، وتحدد العوامل المؤدية إلى تدهور الأسعار وتعالجها لضمان استقرار السوق العالمي. (داود سعد الله،2011، ص214)

رابعاً -تغير سعر صرف الدولار:

تشير الدراسات إلى أن تغير أسعار صرف الدولار له تأثير كبير على صناعة النفط. فعندما ينخفض الدولار، يزداد الطلب على النفط، بينما يقل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، هذا الارتفاع قد يكون ظاهريًا وليس حقيقيًا، حيث يتأثر بفارق التضخم وانخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى.

عند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بقيمتها الاسمية بعملات أخرى، يظهر بوضوح تأثير انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة ارتفاع أسعار النفط. هذا التباين يعكس اتساع الفجوة بين القيمة الحقيقية والاسمية للنفط، مما يجعل من تغير سعر الدولار عاملًا مؤثرًا في ديناميكيات السوق العالمية. (حسان بوبريمة،2017، ص1)

خامساً-الأزمات السياسية والحروب والنزاعات الإقليمية، خاصة تلك التي تحدث في الدول المنتجة للنفط
من العوامل الطبيعية التي تؤثر سلباً على تداول النفط وأسعاره في الأسواق. حيث يرى خبراء الاقتصاد أن الأزمات السياسية في هذه الدول تُحدث ضرراً كبيراً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى فقدان كميات كبيرة من النفط في الأسواق نتيجة النزاعات الإقليمية أو الداخلية. (أسامة أحمد،2023، ص2)

سادساً- العوامل والخصائص الجوية والمناخية مثل " الكوارث الطبيعية، البراكين، الزلازل"
تؤثر العوامل والخصائص الجوية والمناخية، مثل الكوارث الطبيعية، البراكين، والزلازل، على عمليات الإنتاج اليومية للنفط. تُعدّ المتغيرات والكوارث الطبيعية غير المتوقعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط العالمية، حيث يمكن أن تتسبب في أضرار كبيرة لمواقع أو معدات الاستخراج والتكرير. وهذا يؤدي إلى تعطيل عملية استخراج النفط، مما ينتج عنه انخفاض في الكميات المعروضة في الأسواق المالية، وبالتالي زيادة في أسعار تداول النفط بسبب ارتفاع حجم الطلب العالمي عليه. (تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر والكوارث، الأمم المتحدة ،2021)

سابعاً-صعود أسهم مؤشرات تداول الذهب في العالم أثر سلباً على تداول النفط.
يُعدّ ظهور الذهب كمنافس قوي أمام النفط في أسواق البورصة المالية العالمية من أهم العوامل المؤثرة في تداول النفط. وبالتالي، نجد أن الطلب على الاستثمار والتداول في أسواق النفط قد انخفض بنسبة متوسطة في سوق الفوركس. (Wenli Huang,2021,p7)

المحور الرابع: - انعكاسات الصدمات النفطية على الدول. Impact of Oil Shocks on Countries
تؤثر الصدمات النفطية على الدول بطرق متعددة، وتعتمد انعكاساتها على عدة عوامل، مثل درجة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، هيكل الاقتصاد، وقدرة الدولة على التكيف مع التقلبات. ومن أهم الانعكاسات على سبيل المثال لا حصر :-

1-الانعكاسات الاقتصادية:
الأسواق المحلية :في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، مثل بعض دول الخليج أو روسيا، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى نقص حاد في الإيرادات، ما قد يترتب عليه تقليص الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة والبرامج الاجتماعية.
النمو الاقتصادي :تأثير الصدمات النفطية على نمو الاقتصاد يتفاوت. في دول مستوردة للنفط، مثل دول الاتحاد الأوروبي، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، مما يبطئ النمو الاقتصادي. أما في الدول المصدرة، فقد يشهد النمو انكماشًا بسبب تراجع الإيرادات.
التضخم :ارتفاع أسعار النفط يؤدي عادة إلى زيادة تكلفة المواد الأساسية مثل النقل والطاقة، ما يساهم في رفع معدلات التضخم.

2.الانعكاسات المالية:
العجز في الميزانية :الدول التي تعتمد على النفط لتمويل جزء كبير من ميزانيتها قد تجد نفسها تواجه عجزًا ماليًا عند حدوث صدمة نفطية (زيادة أو انخفاض مفاجئ في الأسعار).
الاحتياطات والسيولة :الدول التي تحتفظ باحتياطيات ضخمة من النفط أو السيولة المالية قد تكون في وضع أفضل للتعامل مع الصدمات. بالمقابل، الدول التي لا تملك احتياطيات كافية قد تواجه ضغوطًا شديدة على عملتها الوطنية ومعدل التضخم.

3.الانعكاسات السياسية:
الاستقرار السياسي :قد تؤدي الصدمات النفطية إلى تقلبات سياسية، خاصة في الدول التي تعتمد على النفط كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي إلى احتجاجات أو توترات اجتماعية نتيجة لتقليص الدعم الحكومي.
السياسات الاقتصادية :الدول قد تتبنى سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، مثل تشجيع الاستثمار في الصناعات غير النفطية أو تطبيق إصلاحات اقتصادية.

4.الانعكاسات البيئية:
تشجيع على التنويع البيئي :قد تحفز الصدمات النفطية الدول على زيادة استثماراتها في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية أو الرياح. هذه الاستثمارات تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتقوية الاقتصادات ضد التقلبات النفطية المستقبلية.

5.التأثيرات على العلاقات الدولية:
تغيرات في ميزان القوة :الصدمات النفطية تؤثر على العلاقات الدولية، خاصة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. فقد تؤدي إلى إعادة ترتيب تحالفات أو ضغط على الدول المنتجة لخفض الإنتاج أو زيادة العرض.

6 .الانعكاسات الاجتماعية:
الارتفاع في معدلات البطالة :في بعض الدول المنتجة للنفط، قد يؤدي انخفاض الأسعار إلى تسريح العاملين في القطاعات المرتبطة بالنفط والغاز، ما يرفع معدلات البطالة.
زيادة التفاوت الاجتماعي :في بعض الحالات، قد تؤدي الصدمات النفطية إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، حيث يعاني الفقراء بشكل أكبر من زيادات الأسعار أو من تقليص الخدمات الحكومية.
تقييم انعكاسات الصدمات النفطية:

أولا :- الإيجابيات:
1-فرصة لتنويع الاقتصاد:
في بعض الأحيان، تحفز الصدمات النفطية الدول المصدرة للنفط على تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن قطاع النفط. هذا يؤدي إلى تنمية قطاعات أخرى مثل السياحة، التكنولوجيا، والصناعات التحويلية.
دول مثل الإمارات والسعودية بدأت في تنفيذ استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، مثل "رؤية السعودية 2030" و"مبادرة الإمارات الذكية."

2-تحفيز الابتكار في الطاقة المتجددة:
ارتفاع أسعار النفط قد يعزز استثمارات في الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة. الدول المستوردة قد تجد في الطاقة المتجددة بديلاً اقتصاديًا جذابًا لتقليل الاعتماد على النفط.
هذا يساهم في تعزيز الابتكار في مجالات الطاقة الشمسية، الرياح، والنووية.

3-تقليل التلوث البيئي:
انخفاض أسعار النفط قد يشجع بعض الدول على تقليل استهلاك الوقود الأحفوري والبحث عن بدائل أنظف.
في بعض الحالات، قد تشهد الدول انخفاضًا في انبعاثات الكربون إذا أوقفت أو قلصت مشاريع النفط الكبيرة.

4-تحسين الميزان التجاري للدول المستوردة:
الدول التي تعتمد على استيراد النفط يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعاره. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزانها التجاري وانخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تقليل الضغط على الاقتصاد الوطني.

ثانياً :- السلبيات:
1-انخفاض الإيرادات في الدول المصدرة:
الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط تجد نفسها في وضع صعب عندما تنخفض أسعار النفط.
انخفاض الإيرادات النفطية يؤدي إلى عجز في الميزانية وزيادة الدين العام، وقد يتطلب ذلك تقليص الإنفاق الحكومي.
بعض الدول مثل فنزويلا أو نيجيريا تعاني من آثار شديدة بسبب انخفاض أسعار النفط.

2-ارتفاع معدلات التضخم:
ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والطاقة، ما يرفع أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول.
هذا قد يؤدي إلى تضخم اقتصادي، خاصة في الدول المستوردة للنفط، ما يضر بالأسر ذات الدخل المحدود.

3-التوترات الاجتماعية والسياسية:
الصدمات النفطية قد تؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية في بعض الدول. قد تتسبب في زيادة البطالة في قطاعات النفط والغاز، مما يعزز التوترات الاجتماعية.
في بعض الأحيان، قد تحدث احتجاجات أو ثورات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، كما شهدنا في بعض الدول المنتجة للنفط.

4-تدهور قيمة العملة:
انخفاض أسعار النفط يمكن أن يضغط على قيمة العملة الوطنية في الدول المنتجة للنفط. هذا قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وتقليص القدرة الشرائية للمواطنين.
إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر للإيرادات، فقد تضعف العملة الوطنية ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية.

5-الاعتماد المفرط على النفط:
بعض الدول قد تصبح عُرضة للصدمات النفطية بسبب اعتمادها المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. عندما تحدث صدمة، تضعف قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الاجتماعية والخدمية.

في هذه الحالة، تتأثر قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية بشكل كبير.

6-عدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة:

في بعض الحالات، قد تؤدي الصدمات النفطية إلى عدم استقرار سياسي في الدول المنتجة، خاصة إذا كان هناك صراع داخلي حول توزيع الإيرادات أو استخدام الاحتياطيات المالية.تزايد القلق من المستقبل قد يدفع حكومات هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات قمعية أو فرض سياسات غير شعبية، ما يعزز عدم الاستقرار.

النتائج:

1. التأثيرات الاقتصادية المتنوعة :من خلال هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن الصدمات النفطية تؤدي إلى تأثيرات كبيرة على اقتصادات الدول، بدءًا من تقلبات الأسعار وصولاً إلى التأثيرات المباشرة على النمو الاقتصادي والتوظيف.
2. الاعتماد على النفط :البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط تواجه صعوبة أكبر في مواجهة الصدمات النفطية، مما يبرز أهمية تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الموارد الطبيعية الخام.
3. تأثيرات التضخم والعجز المالي :كما أن زيادة أو نقص إيرادات النفط يؤدي إلى تغييرات في السياسات المالية، حيث قد تضطر الحكومات إلى اقتراض المزيد من الأموال لتغطية العجز أو تقليص النفقات العامة التي تؤثر على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة.
4. تأثيرات عالمية :الصدمات النفطية لا تقتصر فقط على الدول المنتجة للنفط، بل تؤثر أيضًا على الدول المستهلكة، مما يؤدي إلى تغيرات في الأسعار العالمية للطاقة، وقد ينتج عنها تغييرات في الأنماط الاستهلاكية وإعادة هيكلة الاستراتيجيات الاقتصادية.

التوصيات:

1. تنويع مصادر الإيرادات :يجب على الدول المنتجة للنفط أن تسعى لتنويع مصادر دخلها من خلال تنمية قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، بما يساعد على تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.
2. تعزيز الاحتياطيات المالية :من خلال تكوين صناديق سيادية، يمكن للدول تخزين الفوائض المالية خلال الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، واستخدام هذه الاحتياطيات لتخفيف آثار انخفاض الأسعار في الأوقات الصعبة.
3. الاستثمار في الطاقة المتجددة :من الضروري على الدول أن تعزز من استثماراتها في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق الاستدامة البيئية.
4. التخطيط الاستراتيجي للأزمات :ينبغي وضع استراتيجيات مرنة ومبنية على التخطيط بعيد المدى لمواجهة التقلبات النفطية، مثل تعزيز التنوع الاقتصادي ووضع خطط للطوارئ لمواجهة تداعيات الأزمات النفطية.
5. تعزيز التعاون الدولي :يجب أن تتعاون الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بشكل أكبر لمواجهة تحديات السوق العالمي للطاقة. هذا التعاون يمكن أن يشمل وضع سياسات مشتركة للحد من التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط وتقليل تأثيرات الصدمات العالمية على أسواق الطاقة.
6. تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي :على الدول أن تعمل على تعزيز السياسات النقدية والمالية لضمان استقرار الأسواق المحلية، وذلك عبر تقوية الاحتياطيات النقدية وضمان الاستدامة المالية في الموازنة العامة، مما يمكنها من التعامل مع تأثيرات التقلبات النفطية بفعالية أكبر.

الخاتمة:

تعد الصدمات النفطية من الموضوعات الاقتصادية الهامة التي لها انعكاسات شاملة على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والإقليمي والدولي. من خلال هذا البحث، قمنا بتحديد الإطار المفاهيمي للصدمات النفطية، حيث تبين أنها تمثل التغيرات المفاجئة والحادة في أسواق النفط والتي تؤدي إلى تقلبات واسعة في أسعار الخام. هذه الصدمات يمكن أن تكون نتيجة لتغيرات في العرض أو الطلب على النفط، وقد تكون من صنع البشر أو ناتجة عن أحداث طبيعية. كما تم تحديد الأنواع المختلفة لهذه الصدمات مثل صدمات العرض التي تتسبب فيها الحروب أو الكوارث الطبيعية، وصدمات الطلب الناتجة عن الانكماشات الاقتصادية العالمية أو التغيرات في تفضيلات المستهلكين.

تم التطرق أيضًا إلى الأسباب المتعددة للصدمات النفطية، بدءًا من العوامل السياسية والاقتصادية وصولاً إلى الكوارث الطبيعية والأزمات المالية العالمية. وقد تم التأكيد على أن الصدمات النفطية ليست مجرد قوى خارجية تؤثر على الأسواق، بل هي أيضًا نتيجة للتحديات الهيكلية في الاقتصادات النفطية التي تعتمد بشكل كبير على تصدير هذه السلعة الحيوية.

أما فيما يتعلق بانعكاسات الصدمات النفطية على الدول، فقد اتضح أن تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر لإيراداتها هي الأكثر تضررًا من هذه التقلبات. إذ تؤدي هذه الصدمات إلى زيادة في العجز المالي، وتدهور مستوى النمو الاقتصادي، وانخفاض في مستوى الاستثمارات. كما أن تذبذب أسعار النفط يؤثر على معدلات التضخم، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطن العادي ويؤثر سلبًا على مستوى معيشته.

وفي الختام :إن الصدمات النفطية، على الرغم من كونها جزءًا من النظام الاقتصادي العالمي، تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا في كيفية التكيف معها وتقليل انعكاساتها السلبية. من خلال التنويع الاقتصادي، وتطوير سياسات مالية ونقدية مرنة، يمكن للدول المنتجة للنفط تقليل حجم الأضرار الناتجة عنها والعمل على تحقيق الاستدامة الاقتصادية التي تضمن لها مستقبلاً أكثر استقرارًا وأقل تعرضًا للأزمات العالمية.

المراجع: -

أولا:- مراجع عربية:-

1. بوكل بروجمان .(2004، 14 مايو). الصدمة النفطية. مركز الاتحاد للأخبار.
2. جيمس هيلمنتون .(2004، 11 أغسطس). إثبات وعواقب صدمة النفط. جامعة كاليفورنيا، سان سيتو.
3. روبرت مابرو .(2003). نفط العراق في الاعتبارات الأمريكية لشن الحرب. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة ب 14، العدد 53،.
4. مايكل كورنيت .(1973، أكتوبر). البنك الاحتياطي الفيدرالي.
5. باسم عبد الهادي حسن .(2005). الصدمة النفطية الثالثة: الأسباب والنتائج المحتملة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع.
6. توفيق المدني .(2008، 13 أبريل). لماذا تتكرر الصدمات النفطية. موقع أرقام.
7. سمير تير .(2010). أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط .شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى.
8. خميس محمد .(2012). تأثير الطفرة النقدية الثالثة: السياسات النقدية للدول. مجموعة الأوبل، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6.
9. وائل مهدي .(2014، 10 ديسمبر). تقلبات أسعار النفط: طريق تاريخ طويل من التجارب. صحيفة الشرق الأوسط.

10.زرمان محمد غردي .(2021) .السياسة المالية ودورها في مواجهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ في الجزائر (دراسة 2014-2020). المجلة الاقتصادية للإدارة.
11.تقرير التقييم الإقليمي .(2021) .الحد من مخاطر الثوار في المنطقة العربية. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
12.إبراهيم القطاني .(2022، 28 فبراير). قضايا الطاقة: تأثيرات الأزمة الأوكرانية على أسواق الطاقة الأوروبية. مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
13.عبد الرحمن أمين .(2022، 16 ديسمبر). حجم احتياطي والقرب الجغرافي يجعلان ليبيا بمورد مناسب للطاقة إلى أوروبا.
14.علاء بريك .(2023، 27 أكتوبر). الأساطير والحقائق وراء صدمة أسعار النفط في سنة 1973. مقال منشور.
15.إلهام عبد الله إبراهيم بدر .(2023) .أثر صدمات أسعار البترول العالمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر. مجلة البحوث الإدارية، المجلد الحادي والأربعون، العدد 3.
16.أسامة أحمد .(2023، 31 أكتوبر). الحرب الإسرائيلية على غزة وتأثيرها على الإمدادات النفطية وأسعارها.
17.بسان أبو ريما .(2017، 26 يوليو). تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار. مركز الدراسات الوحدة العربية.
18.إيريك راشواي ا" .(2015) .الكساد الكبير والصفقة الجديدة". ترجمة ضياء ورّاد، الطبعة الأولى. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

ثانياً: - المراجع الأجنبية: -

19. Bourgadalla, D., Jawadi, F., & Rozin, P. (2021). Oil price volatility in the context of Covid-19. *International Economics, 161*, 39–49. https://doi.org/10.1016/j.inteco.2021.06.003
20. Le, T., Le, A. T., & Le, H. (2021). The historic oil price fluctuation during the Covid-19 pandemic: What are the causes? *Research in International Business and Finance, 58.* https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2020.101478
21. Bordoff, J. (2015). Oil shock: Decoding the causes and consequences of the 2014 oil price drop. Retrieved from https://www.example.com
22. Zhao, H. (2019). Chapter Four: Energy crisis - Natural disaster and man-made calamity. In *The Economics and Politics of China's Energy Security Transition* (pp. 65–98). ScienceDirect. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-815153-2.00004-1
23. Stocker, M., Baffes, J., & Vorisek, D. (2018, January 18). What triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight charts. *World Bank Blogs*. Retrieved from https://blogs.worldbank.org
24. Grigoli, F., Herman, A., & Swiston, A. (2019). A crude shock: Explaining the short-run impact of the 2014-16 oil price decline. *Energy Economics, 78*, 481-495. https://doi.org/10.1016/j.eneco.2019.02.005
25. Hou, Z., Keane, J., & Kennan, J. (2015, March). The oil price shock of 2014: Drivers, impacts, and policy implications. Retrieved from https://odi.org